

انعكاسات الاعتبارات والاشتراطات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية

د. عاين وليد¹ ، د. سراي صالح²

¹ جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)

² جامعة البشير الابراهيمى - برج بوعريريج (الجزائر)

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة موضوع انعكاسات الاعتبارات والاشتراطات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية، في ظل مخاوف الدول النامية من الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية منتجاتها، وإمكانية استخدام الدول المتقدمة كسياسات حمائية لمنتجاتها، وقد تمثلت إشكالية الورقة البحثية في مناقشة وتحليل انعكاسات تبني الاعتبارات والاشتراطات البيئية للدول المتقدمة على تنافسية صادرات الدول النامية. حيث تبين أن هناك ارتباط وثيق بين موضوع التجارة والبيئة من ناحية، وبين موضوع النفاذ إلى الأسواق الدولية والقدرة التنافسية من جهة أخرى، وتدور المعايير البيئية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج، لا سيما للسلع ذات الأهمية للدول النامية، حيث بدأت بعض الحكومات تضع اشتراطات ومعايير فنية ملزمة على المنتجات لاعتبارات الأمان والصحة والبيئة، بل وتشجع أيضاً وضع معايير غير ملزمة للمنتجات بهدف تسهيل الانتفاع أو الاستفادة منها. ومع هذا فإن تلك الضوابط والمعايير يمكن أحياناً استخدامها كعوائق أمام الواردات وبالتالي تدمر التجارة الدولية، حيث ذهبت أغلب الدراسات التطبيقية إلى أن المعايير والاشتراطات البيئية تستخدم من ذرف الدول المتقدمة كإجراءات حمائية تعيق نفاذ صادرات الدول النامية.

الكلمات المفتاحية : حماية البيئة؛ متطلبات بيئية؛ تنافسية الصادرات؛ دول نامية.

تصنيف JEL : H23 ; F18 ; Q54

Abstract:

This paper came to study the issue of the implications of environmental considerations and requirements on the competitiveness of exports of developing countries, in light of the fears of developing countries of the expected effects of environmental policies on the competitiveness of their products, and the possibility of using developed countries as protectionist policies for their products. Developed countries on the competitiveness of developing country exports. It was found that there is a close link between the subject of trade and environment on the one hand, and the issue of access to international markets and competitiveness on the other hand, and environmental standards revolve around the characteristics, specifications and conditions that should be available in the product, especially for goods of interest to developing countries, where some Governments establish binding technical requirements and standards on products for safety, health and environmental considerations, but also encourage non-binding standards for products to facilitate or benefit from. However, these controls and standards can sometimes be used as barriers to imports and thus destroy international trade, where most applied studies have argued that environmental standards and requirements are used by developed countries as protectionist measures impeding the access of developing countries' exports.

Keywords: Environmental requirements; Export competitiveness; Developing countries.

Jel Classification Codes : H23 ; F18; Q54

I - تمهيد :

برزت اتجاهات كثيرة لتفسير العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة، فهناك من يرى أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي إلى حماية واهتمام أكبر بالبيئة والمحافظة عليها، وهو ما ترمي إليه السياسات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال زيادة المستوى المعيشي للأفراد مما يجعلهم يهتمون بالمحافظة على الموارد البيئية، من جهة أخرى، هناك من يرى أن زيادة تحرير المبادلات التجارية من شأنه أن يلحق أضرار جسيمة على البيئة، وذلك نتيجة الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وزيادة نسب التلوث.

هناك إرتباط وثيق بين موضوع التجارة والبيئة من ناحية، وبين موضوع النفاذ إلى الأسواق الدولية والقدرة التنافسية من جهة أخرى، لا سيما للسلع ذات الأهمية للدول النامية، حيث بدأت بعض الحكومات تضع اشتراطات ومعايير فنية ملزمة على المنتجات لاعتبارات الأمان والصحة والبيئة، بل وتشجع أيضاً وضع معايير غير ملزمة للمنتجات بهدف تسهيل الانتفاع أو الاستفادة منها، ومع هذا فإن تلك الضوابط والمعايير يمكن أحياناً إستخدامها كعوائق أمام الواردات وبالتالي تدمر التجارة الدولية. وتدور القيود الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج.

تحتل المعايير والاشتراطات البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبحت مراعاة وتطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات - خاصة في الدول النامية- لا تولي اهتماما كبيرا لنظم الإدارة البيئية وبكل ما يتعلق بحماية البيئة وحماية مواردها، سواء على شكل اجراءات او تحديد كمي او ضرائب جمركية واخرى بيئية مستترة والتي تقرها -قسرا- الدول المتقدمة على المنتجات التي تصدرها البلدان النامية مما يجعل منتجات البلاد النامية التي تنافس منتجات البلاد المتطورة عرضة لعراقيل تبرر بالبيئة والتلوث، أصبحت بذلك الدول النامية عرضة لما يعرف بالحماية الجديدة، يتم بمقتضاها تفادي منافسة منتجات البلدان النامية لمنتجات الدول المتطورة.

- إشكالية الدراسة: تتجسد الاشكالية في تبني السؤال الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات تبني الاعتبارات والاشتراطات البيئية للدول المتقدمة على تنافسية صادرات الدول النامية؟

- فرضية الدراسة: للإجابة على السؤال المطروح، تم صياغة الفرضية التالية:

تستخدم المعايير والمتطلبات البيئية كأداة حامية ضد صادرات الدول النامية في ظل تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية.

- أهمية وأهداف الدراسة: تبرز أهمية وأهداف الدراسة في الإشارة إلى تبيان أنواع الاعتبارات والاشتراطات البيئية، وكذا محاولة معرفة انعكاساتها على صادرات الدول النامية، خاصة في ظل التخلي التدريجي على القيود الكمية، وبالتالي يمكن أن تستغل كإجراءات حامية تعيق انسياب صادرات الدول النامية، خاصة في ظل ما تعانيه الدول النامية من ضعف في التكنولوجيا واستغلال للموارد يمكن أن يؤثر على تنافسية صادراتها.

- منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يلائم طبيعة الموضوع المعالج من خلال وصف وتحليل كل مكوناته وأجزائه، وقد اطلعنا على دراسات سابقة على شكل أبحاث أكاديمية منجزة محليا أو على مستوى المنظمات الدولية وكذا جمع المعلومات من خلال المسح المكتبي والالكتروني وتحليلها بما يتناسب مع إشكالية الدراسة.

- الدراسات السابقة: العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع، من بينها:

- الدراسة الأولى: قامت بها الباحثة خولة مرداسي، تحت عنوان "النظام التجاري العالمي وعلاقته بالمعايير المتعلقة بالبيئة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، 2006 / 2007. وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أنه يؤدي الخضوع لتنفيذ السياسات والمعايير البيئية إلى زيادة العبء على المؤسسات.

- الدراسة الثانية: قام بها الباحث محمد فايز بوشدوب تحت عنوان "الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون غير منشورة، جامعة الجزائر 1، 2013/2012. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: تفترض كل من لجنة التجارة والبيئة وجهاز تسوية المنازعات بأن التدابير البيئية هدفها حماية البيئة، وهو الأمر الضروري لإعمال الاستثناءات الواردة في المادة 20 من اتفاقية الجات 1994.

- الدراسة الثالثة: قام بها الباحث: رمزي مقراني، بعنوان "التدابير البيئية في إطار اتفاقية الجات"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق غير منشورة، فرع قانون البيئة والعمران، جامعة الجزائر 1، 2016/2015. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أن الدول المتقدمة تسعى لفرض معايير بيئية على الدول النامية التي لا تتحكم بالتكنولوجيا النظيفة والسيطرة على أسواقها. من خلال ما سبق يتبين أن أغلب الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا في معالجة الموضوع، غير أن الدراسة الحالية تختلف عن باقي الدراسة كونها تعالج الاعتبارات البيئية التي يتم استخدامها في مجال التجارة الدولية وانعكاساتها على تنافسية صادرات الدول النامية، وذلك من خلال تناول الدراسات التجريبية التي تناولت الموضوع.

1.I- العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة

يتميز النشاط الاقتصادي في العالم على أنه مبني أساسا على الموارد الطبيعية الموجودة في البيئة، حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في التصنيع وكذلك الملجأ الأخير لتصريف المخلفات الناتجة عن هذا النشاط، ومن زاوية أخرى تمثل كل من التجارة البيئة مجالين منفصلين من القوانين والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها دول العالم وتكون ذات بنود متناقضة.

1- موقع البيئة في نظريات التجارة الخارجية: تعاضد دور البيئة في عالم اليوم نتيجة للتغيرات والتهديدات التي تحيط بالإنسان، وذلك نتيجة التغيرات المناخية والتلوث البيئي، مما أصبح يشكل تهديداً على صحة الإنسان والحيوان والنبات. وفيما يلي نتطرق إلى موقع البيئة ضمن الفكر الاقتصادي، ونظريات التجارة الدولية، وكذا تأثير المتغيرات البيئية على التجارة الدولية.

1-1- البيئة في الفكر الاقتصادي: اهتمام الفكر الاقتصادي بقضايا البيئة يرجع إلى بداية القرن التاسع عشر، وخاصة مع إسهامات رواد الفكر الكلاسيكي، حيث تم وصف المشكل الاقتصادي منذ البداية بأنها مشكلة ندرة، كما تم وصف هذه الموارد بأنها موارد اقتصادية، وليست موارد حرة، فقد حذر كل من دافيد ريكارد في نظريته عن الربيع، ومالتس في نظريته عن السكان من محدودية الموارد والأرض الزراعية في مواجهة التزايد السكاني، وكان ذلك بمثابة أو تحذير اقتصادي عن إستنزاف الموارد الطبيعية، وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية. ولقد كان من نتائج هذا الوصف للمشكلة الاقتصادية بالندرة النسبية وإدخال البعد البيئي في التحليل أن اتسمت نظرة الاقتصاديين الكلاسيكيين إلى المشكلة الاقتصادية بالطابع التشاؤمي، حيث كان يلقب علم الاقتصاد باصطلاح "العلم الكئيب"¹.

لقد ظهرت النزعة التشاؤمية غداة ظهور كتاب مالتس T. R. Malthus في السكان بعنوان *An Essay on the Principle Population*، حيث نشرت طبعته الأولى عام 1798، وعزز من هذه النزعة التشاؤمية صدور كتاب ريكاردو في "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي صدر عام 1848. ولقد قدمت هذه الكتابات الكلاسيكية ثلاثة قوانين اقتصادية حددت موقع البيئة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. هذه القوانين الثلاثة نلخصها في الآتي:²

- قانون السكان: الذي تقدم به مالتوس، حيث يرى من خلال هذا القانون أن الانسان والفقر توأمان لا يفترقان، وأرجع ذلك لكون الإنسان يميل إلى التكاثر والإنجاب بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة في المواد الغذائية المتاحة، حيث أن زيادة السكان تكون حسب متتالية هندسية، وفي مقابل ذلك هناك ندرة في الموارد خاصة الغذائية منها، إذ تتضاعف بمتتالية حسابية، مما يجعل تلبية حاجيات كل السكان مستحيلة إلا بتوفير نوعين من الموانع وهما؛ الموانع الإيجابية، وموانع وقائية.

- **قانون تناقص الغلة:** وهو القانون الذي قدمه ريكاردو ليدعم به النزعة التشاركية التي ولدها قانون السكان الذي طرحه مالتوس. ويعتبر قانون تناقص الغلة من القوانين التي تحكم الإنتاج الزراعي في الحدين الأفقي والرأسي.

- **قانون الربيع:** وهو القانون الذي تقدم به ريكاردو أيضاً ليحكم دخل مالك الأرض لقاء القوة الطبيعية المنتجة للأرض، ويطلق على هذا النوع من الدخل إصطلاح الربيع، وتعبير متكافئ فإن الأرض تعطي فائضاً يجاوز العائد على رأس المال المستثمر فيها، والعمل الذي يبذل في إستغلالها ويمثل إنتاجية القوى الأصلية الطبيعية المركبة في التربة

وفي رحاب القوانين الثلاثة واصل إقتصاديو القرن التاسع عشر اهتمامهم بالشؤون البيئية، حيث أشار جيفوتر عام 1885، إلى أن التقدم الصناعي أدى إلى إستخدام مكثف للقمح، ونبه إلى مخزون القمح في إنجلترا محدود، وفي القرن العشرين أشار الإقتصادي **هوتلنج Hotelling** عام 1931 لمختلف القضايا البيئية التي تم إشارتها على الساحة الدولية، في حين ظهر أول تحليل إقتصادي عام 1932 لظاهرة التلوث قدمه الإقتصادي **بيجو Pigou** من خلال دراسته عن اقتصايات الرفاهة.

وفي عام 1969 ظهرت إلى حيز الوجود دراسة عن التلوث أشارت إلى أن كل مدخلات العملية الانتاجية لا تتحول بكاملها إلى مخرجات، بل ينشأ عنها ما يسمى بمخلفات الانتاج، وأن كل المنتجات النهائية لا تستخدم بالكامل في عمليات الاستهلاك، بل يتخلف عنها ما يعرف بمخلفات الاستهلاك، وأقترحت الدراسة استخدام هذه المخلفات بطريقة أكفأ من طريقة التخلص منها، وذلك بإعادة إستخدامها في الإنتاج أو ما يعرف بتدوير المخلفات.

وفي رحاب هذه القوانين الثلاث أيضاً سيطرت النزعة التشاركية على تحليل الإقتصاديين الكلاسيك لطبيعة إقتصاديات البيئة، كما أن هذه القوانين هي التي تحكم خصائص ظاهر الندرة النسبية للموارد وعجزها عن إشباع الحاجات الإنسانية بالوفرة النسبية. بل تجلت هذه النزعة التشاركية في نموذج حدود النمو، وهو ما يعرف أيضاً بنموذج نادي روما، أو النظرية الكلاسيكية المعدلة للنمو الإقتصادي، الذي ظهر عام 1972، ويتعلق المضمون الأساسي لهذا النموذج في أن حدود النمو على الكرة الأرضية سوف تبلغ منتهاها خلال المائة عام القادم إذا إستمرت الاتجاهات الحالية للنمو الإقتصادي في السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، وتلويث البيئة، ونضوب الموارد.³

1-2- إدراج البيئة كأحد عناصر التجارة الدولية: احتلت الانعكاسات البيئية لاستخدامات الموارد الاقتصادية مكاناً ثانوياً في نظريات التجارة الخارجية، حيث لم تظهر البيئة في التحليل الكلاسيكي لآدم سميث أو دافيد ريكاردو، وبالتالي ليس لها أي اعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج في أي دولة من دول العالم. إذ اقتصر الجهد في هذا المجال على ما قام به مارشال عند التفرقة بين إقتصاديات الحجم الخارج (**External diseconomies**) وإقتصاديات الحجم الخارجي (**External economies**)، إلا أنه ومع تغير المعطيات الاقتصادية في البيئة الدولية أضحت الاعتبارات البيئية والأبعاد البيئية تشهد أبعاداً مختلفة تمس بسيرورة المبادلات التجارية الدولية.⁴

غياب فكرة البيئة وحمائيتها في نظريات التجارة الخارجية يعود إلى كون أن كل منظر كان ينطلق من فكرة فائدة تحرير التجارة الخارجية، ومحاولة تفسيرها مستنداً بنقد النظريات التي سبقته ولكن في إطار الفكر الليبرالي البحت، والذي لم يولي أي إعتبار لموضوع البيئة أصلاً، كما أن أغلب النظريات جاءت في زمن لم يشهد أزمة بيئية عالمية. ونظراً لأن المشكلة البيئية أصبحت تلعب دوراً محورياً في الوقت الحالي في تحديد اتجاهات التخصص الدولي، هذا ما يثبت القصور الواضح في النظرية البحتة للتجارة الخارجية، كما يعد نقص في التحليل الإقتصادي لنموذج "هكشر وأولين" يتنافى مع واقع الإقتصاد العالمي الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تغلبت نظرية إقتصاديات الحجم على النقص وذلك بإسقاطها فرضية ثبات الغلة من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل الإقتصادي، مما يغير طبيعة التحليل الإقتصادي القائم على جمود و إستاتيكية النموذج الأساسي الذي قدمه كل من هكشر وأولين في نسب عناصر الإنتاج إلى النموذج الذي يركز على ديناميكية التحليل الإقتصادي، وبالتالي يساعد فرض تناقص الغلة على إدخال البعد البيئي لقضية التقدم

الاقتصادي والآثار العكسية المصاحبة لها، فظاهرة تناقص الغلة تسمح بإدخال المساوي الناجمة عن اقتصاديات الحجم الكبير، فإبرار هذه القضية يمكن تحليل اقتصاديات البيئة وإنعكاساتها على نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي.⁵

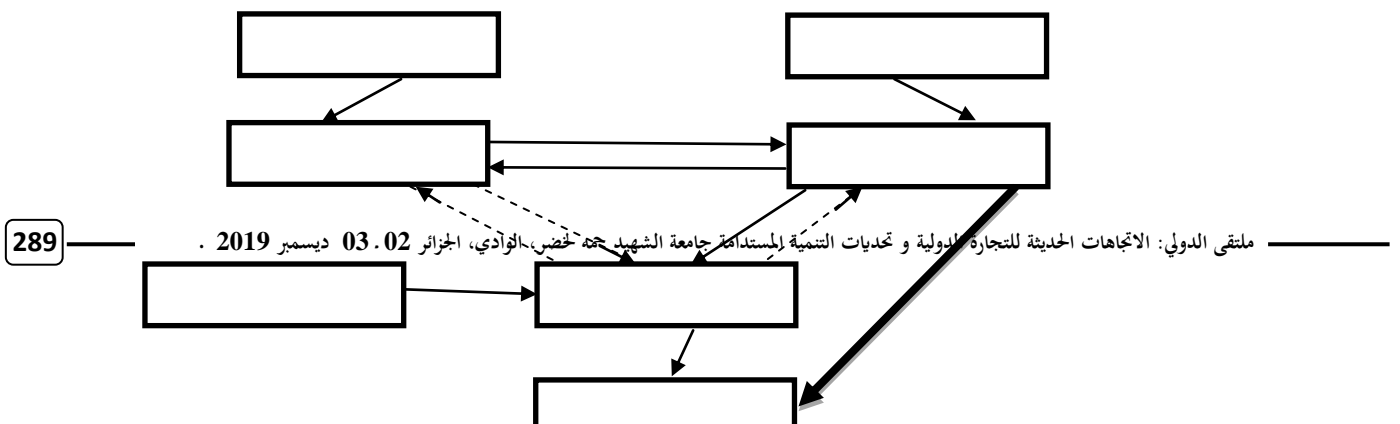
2- طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة: الارتباط بين الإنتاج والبيئة يمكن ملاحظته من خلال مظاهر التدهور الحادث في البيئة، وإستنراف الموارد وظهور مشاكل التلوث، إلا أن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة يعتبر موضوعاً حديثاً نسبياً، كما أنه لم يحظ بالدراسة والتحليل إلا من بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية في الدول الصناعية، بينما لم يتم تناوله بالتحليل والاهتمام الكافي من جانب الاقتصاديين في الدول النامية حيث دائماً ما تأتي المبادرات وصياغة الاتفاقيات من جانب الدول المتقدمة دون مشاركة تذكر من جانب الدول النامية، حيث يمكن القول بأن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة هو في حقيقة الأمر إرتباط غير مباشر، حيث أن التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة إلا أنه من ناحية أخرى فإن التوسع المستمر في التجارة الخارجية، ومن ثم الإنتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية.⁶

لا يمكن الحديث بشكل مبسط ومجرد عن علاقة التجارة بالبيئة كعلاقة أحادية التوجه، لأن هذه العلاقة تختلف باختلاف القطاع التجاري أو الصناعي أو البيئي المقصود، وإختلاف المكان والبيئة الطبيعية وإختلاف الزمان وإختلاف البيئة التشريعية والاقتصادية في كل حالة. وبالتالي فإن العلاقة بين التجارة و البيئة قد تكون إيجابية في حالة ما، وسلبية في حالة أخرى و كل ذلك يعتمد على التفاصيل والظروف والمعطيات الخاصة بكل حالة.

الارتباط الوثيق بين النشاط التجاري والبيئة يفسر قيام وإعتماد كافة الأنشطة الاقتصادية عليها، باعتبارها المصدر الرئيسي لكل مستلزمات الإنتاج، كما يؤثر في الاتجاه العكسي، وبشكل مباشر كل ماينتج عن العملية الإنتاجية من ملوثات ونفايات.⁷ ويشير "مارك هالي" خبير التجارة والبيئة في المؤسسة العالمية للتنمية المستدامة ، أن هناك ثلاث مجالات لتحليل العلاقة بين التجارة والبيئة والتأثيرات المتبادلة بينهما:⁸

- **تأثيرات المنتج:** تحدث هذه الروابط عندما يكون المنتج أو السلعة له تأثير مباشر على البيئة حيث نجد نوعان من التأثيرات في هذه الحالة. فمن الناحية الإيجابية يمكن للتجارة أن تساهم في انتشار التقنيات الحديثة لحماية البيئة، وفي الجانب السلبي فإن التجارة يمكن أن تسهل من انتقال السلع والمواد الملوثة للبيئة مثل المواد السامة والنفايات الخطرة
 - **التأثيرات على مستوى النشاط الاقتصادي:** بعض التأثيرات في هذا المجال قد تكون سلبية على البيئة، ومنها أن التزايد في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية.
 - **التأثيرات الهيكلية:** يؤدي تحرير التجارة إلى تغيير في تركيبة الاقتصاد في أي دولة، حيث يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المتخصصة بما وزيادة استيراد السلع الأخرى ، أما بالنسبة للتأثيرات السلبية لتغير هيكل الاقتصاد الوطني، فهي ترتبط مباشرة بالدول التي يعتمد اقتصادها على قطاعات ملوثة للبيئة ، وفي حال غياب تطبيق المعايير والسياسات والتشريعات البيئية الملائمة فإن مثل هذه الدول سوف تسارع في استنزاف مواردها خاصة في الدول النامية.
- إن مواضيع التجارة والبيئة حضيت بقدر كبير من الجدل في ظل التطورات التي طرأت على عمليات تحرير التجارة الخارجية، حيث برزت عدة اتجاهات مفسرة للعلاقة التي تربط بين النشاط التجاري والبيئة. ويمكن تبسيط العلاقة بين التجارة والبيئة في المخطط الموالي.

الشكل رقم (01): العلاقة بين التجارة والبيئة





Source : Jeffrey A, Frnkel & Andrew K, Rose : Is Trade Good or Bad for the Environment ? Sorting Out the Causality, consulte (10/11/2019), en ligne : <http://faculty.haas.berkeley.edu/aro/Env.pdf>

من خلال الشكل نلاحظ وجود علاقة تبادل بين كل من التجارة والنتائج الوطني الخام، وأن الناتج الوطني يتأثر بمختلف عوامل الإنتاج، والتجارة تتأثر بالعوامل الجغرافية، كما أن الناتج الوطني الخام يؤثر مباشرة على جودة البيئة في حال غياب التشريعات البيئية الصارمة، كما يتأثر ويؤثر الناتج الوطني والتجارة من القوانين المفروضة سواء من الحكومات والمنظمات التي تهدف إلى حماية البيئة، ومنه توجد علاقة وثيقة بين التجارة والبيئة، كل هذا يرجع إلى مدى توفر قوانين بيئية صارمة لحماية البيئة.

2.I- الاشتراطات البيئية في مجال التجارة الدولية

1- ماهية المعايير البيئية : تمثل المعايير البيئية أداة تستعملها الحكومات عادة في إدارة الإنتاج والاستهلاك المحليين . وقد تكون المعايير طوعية أو تكون إلزامية للتمييز بين المنتجات وتحديد أساليب الإنتاج المستحسنة، وتركز المعايير على الشروط المتصلة بمنتهج أو بعملية التصنيع أو الإنتاج، وعلى الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط.

1-1- مفهوم المعايير البيئية: تعرف على أنها "تدابير لها آثار على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضا تدابير تتعلق ببيئة من صنع الإنسان، والصحة والسلامة البيئيين، بما في ذلك الآثار المرتبطة بحماية صحة وسلامة البشر والحيوان والنبات".⁹

كما تعرف أيضاً على أنها " شروط يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها، وكذلك مواصفات محددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها"¹⁰. تصدر المعايير البيئية في معظمها عن لجان ممن الخبراء الدوليين، ثم يجري اعتمادها وتكييفها وفقاً لاحتياجات البلدان أو الشركات ومصالحها وظروفها، وتستند هذه المعايير عادة على مبادئ علمية ترمي إلى التخفيف من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة والأخطار تلحق بالصحة والسلامة العامة، ومنه فالمعايير البيئية تعتمد كأنظمة فنية وفقاً لما لها من قدرة على حماية المستهلكين والموظفين وأرباب العمل، وعلى الحفاظ في الوقت ذاته على النظم الإيكولوجية الطبيعية.

كانت بداية وضع المواصفات تركز على المخاطر الصحية للمنتجات، وعلى إدارة أحد الملوثات أو أحد المجالات في وقت محدد، غير أن هذه الاستراتيجية لم تصادف نجاحاً كبيراً، لأنها لم تأخذ في حسابها حقيقة أن التلوث قد ينتقل من مجال لآخر. مع تطور الأبحاث بدأت المرحلة الثانية من المواصفات منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي، والتي إنتهجت أسلوب العلاج الوقائي ومواجهة التدهور البيئي عند البداية وليس النهاية فقط، وإتجهت المعايير لأسلوب العلاج الوقائي للمشكلة من المصدر، وليس بعد الإنتاج بهدف تخفيض النفقات، ثم ظهر النوع الثالث من المعايير في النصق الثاني من التسعينات، الذي أنجز الدراسات الموسعة لزيادة كفاءة المعايير إقتصادياً وبيئياً مع خفض نفقاتها، ثم ظهرت نظم إدارية بيئية جديدة ومفاهيم أخرى لدراسة الآثار البيئية التي يحدثها المنتج أثناء كامل دورة حياته، وبعد ضغوط الجماعات البيئية على الحكومات لسرعة التدخل في الأنشطة الاقتصادية لإدماج الاعتبارات البيئية في قرارات الإنتاج والاستهلاك، بدأت المرحلة الثالثة من المواصفات بتدشين مناهج التصميم البيئي.¹¹

1-2- أنواع المعايير البيئية: تنقسم المعايير البيئية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:¹²

– **معايير تتعلق بنوعية وجود البيئة:** تهتم هذه المعايير بتحديد الحد الأقصى للمخلفات سواء كانت غازية، سائلة أو صلبة، التي يمكن للمؤسسة تصريفها في البيئة المحيطة، ويتم تحديد هذه الحدود القصوى بناءً على أسس وأدلة علمية، عند مستويات تحد من مقدار الأضرار التي يمكن أن تنتج عنها، وفي حالة عدم التزام منشأة ما بتلك المعايير، أو تعدت الحدود القصوى لتصريف المخلفات، تتعرض لفرض غرامات يمكن أن تتضاعف في حالة تكرار المخالفة إلى حد إغلاق المؤسسة، وأشهر وسائل التقنية وأكثرها شيوعاً وضع الحد للتلوث المسموح به، وإستصدار قرار بمنع إنتاج وتداول بعض المنتجات الملوثة بيئياً، وإلزام المؤسسات المنتجة بالحصول على شهادة الجودة البيئية ISO 14001.

– **معايير تتعلق بخفض الإصدارات (الانبعاثات):** تحدد المعايير كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية، أو دورة تشغيل معينة، ومن ثم يكون تأثيرها على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال إستخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

– **معايير المنتجات:** تطبق معايير المنتجات بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من إستعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما نظراً لما قد يصدر عنه.

– **معايير تتعلق بأسلوب الإنتاج:** وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب إستخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها.. إلخ، كما تشتمل أيضاً على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في إستغلال المنشآت الثابتة، وكيفية تصميم هذه المنشآت.

1-3- المعايير البيئية على المستوى الدولي: نظراً لاختلاف المعايير والاشتراطات البيئية، قد يفضى إلى إستخدامها في ممارسات ضارة بالتجارة الدولية، ولا تتعلق كثيراً بالاعتبارات البيئية سوى في الظاهر، مما قد يؤدي إلى العديد من النزاعات بين الدول المختلفة، لذا إقتراح البعض توحيد أو على الأقل التنسيق بين المعايير البيئية المختلفة على النطاق الدولي. وفي سبيل التنسيق فيما يتعلق بمعايير المنتجات والتنسيق بالنسب لأسلوب الإنتاج، يرى البعض أنه بالنسبة للنوع الأول، يجب أن يتم التنسيق في محل الاستهلاك – سوق الاستيراد- بغض النظر عن مصدر السلعة، أي أن تخضع كل السلع من كل المصادر لذات المعايير في سوق معين، أما بالنسبة للنوع الثاني فيعني وضع معايير موحدة أو منسقة، وفرض رقابة دولية مباشرة على تنفيذها وإحترامها.¹³

2- الضرائب البيئية: قد تلجأ الدول إلى فرض ضرائب بيئية كتعويض عن الميزة الاقتصادية غير العادلة التي تحصل عليها الدولة المصدرة بإهدار المعايير البيئية، حيث تعتبر أحد الوسائل التقليدية في معالجة مشكلة الآثار الخارجية، وفيما يلي نتطرق إلى مفهوم الضريبة البيئية وكذا أهم أنواعها، وكذا الضرائب البيئية على المستوى الدولي.

1-2- مفهوم الضرائب البيئية: إقتراح "بيجو" "Pigou" في العشرينيات من القرن الماضي، والذي يقر ضرورة الاستعانة بالسلطات الحكومية لفرض سعر يعكس التكلفة الخارجية للتلوث والتي يتسبب فيها الملوثين. حيث عرفت منظمة التعاون والتنمية الأوربية (OCDE) الملوث بأنه: "من يتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أحداث ضرر للبيئة، أو أنه يخلق ضروفاً تؤدي إلى هذا الضرر".

تفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ الملوث يدفع ودمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلباً على البيئة، وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة.¹⁴

إتجهت معظم الدول إلى تبني سياسات فرض الضرائب والرسوم البيئية من أجل الحد من التلوث، وذلك كإجراء ضد صادرات الدول التي لا تستخدم سياسات بيئية جيدة أولاً تراعي المعايير البيئية، كأن تعتمد عدم تضمين المنتج النفقات البيئية بقصد تحقيق مزايا

تنافسية، ويهدف التأثير على السياسات البيئية في الدول الأخرى وحماية الصناعة الوطنية، ويرى البعض أن سلع الدول التي لا تتبع سياسات بيئية أو تتراخى في تطبيقها يجب أن تخضع لمثل هذه الضرائب.

- ينتقد (Ronald Coase) في الستينات من القرن الماضي الضريبة البيئية التي حددها ويجو وأقترح حلاً آخر، بحيث يترك مجالاً واسعاً للحرية الاقتصادية وقوانين آليات السوق، حيث يرى أن المشكل يكمن في غياب الملكية على الطبيعة وذلك من منطلق أن الموارد البيئية ليست ملكاً لأحد، ويوضح (coase) أنه يمكن حل مشكلة الآثار الخارجية عن طريق خصخصة الموارد، ومن الفائدة الاقتصادية إرغام الملوّثين وضحايا التلوث عند التفاوض المتواصل إلى أن يصلوا إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث المقبول من الطرفين. حيث أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة، وذلك بتأثيرها على نفقة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم ينعكس على أسعارها في السوق، وهي عبارة عن جملة من الحوافز تفرضها أجهزة حماية البيئة على بعض السلع والأنشطة التي تثبت التلوث البيئي وهي:¹⁵
- **تحصيل تكاليف التلوث:** وذلك بوضع رسم (ضريبة) للتلوث تساعد صاحبها على تحمل أضرارها من خلال دفع هذا الرسم.
 - **بيع تصاريح للتلوث:** يتم التقدير المسبق لكمية التلوث المقبولة، وعلى هذا الأساس يتم بيع رخص حقوق التلوث ويتضمن كمية التلوث التي تطرح سنوياً، ولنجاح هذه العملية على السلطات العمومية إيجاد سوق للتلوث
 - **توضيح نطاق الملكية الخاصة:** وهي عملية جد متطورة، حيث هناك بعض الأملاك المشاعة بين الناس أو أملاك عمومية قد يساء استعمالها من طرف بعض المؤسسات أو الأشخاص مما يضر بالغير.
 - **تنشيط برامج التعليم وتنظيم الأسرة:** يود ذلك بتوعية المجتمع بضرورة إتباع السياسات الجبائية المفروضة من طرف الدولة.

2-2- أنواع الضرائب البيئية: فيما يلي نستعرض أهم أنواع الضرائب البيئية:¹⁶

- **الضريبة على المنتجات:** هي ضريبة تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب في تلويث البيئة، وينتج عنها أضرار إجتماعية، علماً أن الهدف من هذه الضريبة هو خفض مستوى الملوّثات إلى مستويات دنيا مقبولة إجتماعياً.
- **ضريبة النفايات أو الانبعاثات الملوثة:** تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار لتكلفة مخرجات التلوث فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الملوثة للبيئة، ونتيجة لهذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة، يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي تبين أنها سبب التلوث البيئي.
- **المواد التي تستخدم كمدخلات لعملية الإنتاج:** في هذا النوع من الضرائب يتم فرضها على المواد التي تشكل مصدر للتلوث عند إستخدامها في العملية الإنتاجية.
- كما قد تلجأ الدولة إلى **إعفاء المؤسسات الصناعية والمشروعات الاستثمارية من الرسوم البيئية** ، وذلك لتشجيعها على إستخدام أدوات مفيدة للبيئة، أو إختيار مشروعات إستثمارية غير مضرّة بالبيئة، فقد تعرض عليها سعراً منخفضاً، كما تقوم بإعفائها في مجال المنتجات المفيدة للبيئة من دفع الرسوم لمدة زمنية معينة.

2-3- الضرائب البيئية على المستوى الدولي : أسلوب إجبار المنتجين على تحمل نفقات التأثيرات الخارجية للبيئة، من خلال فرض

- ضرائب على السلع التي تم تصنيعها بطرق ملوثة للبيئة ممكن على المستوى المحلي. إلا أنه يكون أكثر تعقيداً على المستوى الدولي، إذا كانت الدول المستوردة تهدف إلى تحديد النفقات على حدودها، وتقوم بفرض تعديلات ضريبية حدودية يقتصر تطبيقها على المنتج والمستهلك المحلي فقط، ولا تتمتع منظمة التجارة العالمية أي دولة من إنتهاج سياسات ولوائح ضريبية معينة فيما يتعلق بحماية البيئة محلياً، كما لا تتمتع أيضاً بتطبيق التعديلات الضريبية الحدودية بشرط أن تكون متوافقة مع النظام التجاري متعدد الأطراف.¹⁷
- إن أسلوب فرض الضرائب البيئية قد لا يكون مجدياً من الناحية العملية لأمرين: الأول، يصعب الحكم على نظام بيئي في دولة ما أنه متساهل أو متعمد منح لمزايا لسلعة، لأن السياسات البيئية وأدواتها إنما تنعكس أوضاعاً إقتصادية وإجتماعية بيئية قد تختلف من دولة

لأخرى، ومن ثم فإن تحديد المعايير والحكم على مدى فعاليتها يترك أمره للسلطات المحلية. والثاني، عدم جدوى التعريفات الجمركية، إذا أثبتت تقديرات نفقات الحماية البيئية أنها ضئيلة بالنسبة للنفقات الكلية للإنتاج، ومن ثم يكون تأثيرها غير ذو مغزى على التجارة الدولية، لذا فإن اللجوء إلى تعريف جمركية لمواءمة التباين في النفقات البيئية لا يكون ضرورياً.

فرض الضرائب البيئية على الصادرات يسهم في مكافحة الإغراق البيئي، إلا أنه يتعين ألا يكون في ذلك وسيلة للتمييز التعسفي أو تقييد مقنع للتجارة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من قدرة تنافسية الدول النامية في الأسواق العالمية.

2- الإعانات البيئية: على عكس الضرائب البيئية التي تفرض على التلوث فإن الإعانات موجهة مباشرة إلى عملية الحد من التلوث، فهي تعتبر بمثابة محفز للملوثن للقيام بعملية الحد من التلوث، أي أن الملوث يحصل على دعم وحدوي لكل وحدة حد من التلوث إلى أن يصل إلى المستوى التلوث المرجعي، وبالتالي فإن الإعانات هي عكس الضرائب. وتعتبر الإعانات البيئية مساهمات مالية تعتبر من الحوافز المالية الإيجابية التي تمنحها الحكومة للمنشآت الإنتاجية لتشجيعها على معالجة نفاياتها قبل إلقاءها في الموارد البيئية المختلفة، فالملوث يتحصل على كل وحدة تلوث أقل من المقياس المرجعي على وحدة إعانة.¹⁸

من خلال ما تم التطرق إليه نلاحظ الدول تلجأ إلى فرض ضرائب بيئية كتعويض عن الميزة الاقتصادية غير العادلة التي تحصل

عليها الدولة المصدرة بإهدارها المعايير البيئية، بل أحياناً تمنح إعانات تصدير للسلع التي تطبق هذه المعايير البيئية

3.I - المتطلبات البيئية الحديثة في مجال التجارة الدولية

المعايير البيئية في تطور دائم يعكس إزدياد الإدراك بأهمية البيئة والحفاظ عليها وكذلك حماية المستهلك، كما قد يعكس الرغبة في تحقيق أغراض تجارية من وراء تطبيقها، وكذلك قد تتناول هذه المعايير المنتج من المهد إلى اللحد وكيفية التصرف في مخلفاته. كما تحظى المعايير البيئية بأهمية بالغة في إطار مداولات لجنة التجارة والبيئة خلال المؤتمرات الوزارية، حيث أثارت مخاوف الدول النامية حول انعكاساتها على القدرة التنافسية، في الوقت الذي ترى فيه الدول المتقدمة عاملاً مساعداً للنفوذ إلى الأسواق لقياس درجة جودة السلع، بالإضافة إلى التأكد من مدى التزام المنتجين بتطبيق المعايير البيئية، ومن أهم المعايير الحديثة المستخدمة في مجال التجارة الدولية نجد متطلبات التعبئة والتغليف، وكذا العلامة البيئية، والمعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

1- متطلبات التعبئة والتغليف: لقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع وتعلق بمواد التعبئة، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، نظام التأمين المسترد، الالتزام بالاستيراد... الخ، حيث تتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائماً للأمر السابقة حتى يتسنى السماح بدخول السلع إلى الأسواق، وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد لا يسمح للسلع بدخولها. ففي ظل حركة النمو الاقتصادي والتجاري ومع زيادة الوعي البيئي تقوم الدول بسن وتعديل ومراجعة تشريعاتها المتعلقة بالتعبئة والتغليف إلى:¹⁹

- ملائمة العبوات لإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أو التحليل الكيميائي أو الاستخلاص الحراري لاستعادة محتواه.

- الإعلان الصريح على العبوة من مكونات السلعة من المواد الطبيعية والصناعية.

- أن تكون العبوة أحد العوامل الأساسية في تقييم المنتجات.

إن أهم التحديات التي تبرز في هذا المجال هي كيفية تقليل الفاقد، وذلك عن طريق إعادته لعملية الإنتاج مرة أخرى، لكن هذا لا يتضمن أحد منتجي الفاقد وهو المستهلك، ومن أمثلة هذه النظم هي النظام البلجيكي (اللقطة الخضراء The Green Dot) سنة 1994، والذي يمس المنتجات التالية: تعبئة المشروبات، تعبئة الفضلات، تعبئة البطاريات، تعبئة أغلفة السلع الصناعية، تعبئة منتجات المبيدات والمستحضرات الطبية، وتعبئة الورق والكروت الخاصة بالكتب والمجلات وغيرها من الإصدارات التي تعتمد على الورق.

الواقع أن الإشتراطات التي تضمنها مثل هذه القوانين وإن كانت تطبق من حيث المبدأ على السلع المحلية والمستوردة إلا أنها قد تمثل عقبة أمام التجارة الدولية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي قد لا تستطيع التماشي معها من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تؤدي مثل هذه المتطلبات إلى خلق مشاكل إدارية وإجرائية عديدة ومعقدة بالنسبة للمصنعين الأجانب

2- العلامات البيئية: إن الحفاظ على البيئة من التلوث والحفاظ على الصحة العامة هو من أهم المجالات التي تلاقى اهتماماً واسعاً في العديد من دول العالم المتقدم، فقد تبع ذلك ظهور نظام للعلامات البيئية أو **البطاقة الإيكولوجية Schemes Eco-Labeling** وذلك للارتقاء بحدود التميز في الجودة البيئية للمنتجات.

1-2 مفهوم العلامة البيئية: توضح العلامة البيئية مكونات وخصائص المنتج، وإنبعاثات الكربون الناتجة عن هذا المنتج، مما يعني استخدام ختم على هذا المنتج للتعرف على المنتج للتعرف على أن المنتج صديق للبيئة عن البديل نفسه في نفس الفئة، والغرض من وضع العلامة البيئية هو تعزيز الإنتاج والاستهلاك للمزيد من المنتجات الصديقة للبيئة، ويعطي للمستهلك الإختيار ما إذا كان يرغب في شراء المنتج المساهم في تدهور البيئة أو شراء البديل الصديق للبيئة. ونتيجة لذلك يتم تشجيع المنتجين على تقديم طلب للحصول على بطاقة العنونة البيئية.²⁰

إن العلامات البيئية هي عبارة عن علامات معينة على أغلفة المنتجات وتتضمن البيانات البيئية، وتعد بمثابة جواز مرور هذه السلعة عند تصديرها إلى دول معينة تتطلب معايير بيئية محددة كشرط مسبقاً لاستيراد سلع محددة. وهي تمنح من طرف الجهات الحكومية أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي عن غيره من المنتجات المماثلة. كما انه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار.²¹

أن منح العلامة العلامة يشير إلى إتباع كامل للآثار البيئية للمنتج طول فترة حياته كما يتميز بالإيجابية، بمعنى أن العلامات تتضمن إشارات إيجابية وليست سلبية. كما يشترط لمنح العلامة البيئية لأي منتج معايير محددة للحفاظ على البيئة والجودة في الإنتاج، بحيث يكون الأساس في التقييم هو تقدير دورة حياة المنتج.

2-2- أنواع العلامة البيئية : تندرج العلامة البيئية تحت ثلاثة أنواع رئيسية من العلامات طبقاً للمعايير التي وضعتها **المنظمة الدولية للقياس WIPO** بجنيف، وهذه الأنواع هي:²²

- **النوع الأول:** هي علامات إختيارية تعطي المستهلك إشارة عن الأفضلية البيئية الإجمالية لمنتج محدد خلال دورة حياته الكاملة، مقارنة بالمنتجات الأخرى ضمن نفس الفئة، وهي بشكل عام عبارة عن شعار مسجل بمنح من قبل الهيئة المديرة للشركات التي تفي بمعاييرها، وتوضع من قبل منظمات مستقلة وتحقق من قبل أطراف ثالثة من خلال إختبار أو مراجعة العمليات.
- **النوع الثاني:** هو عبارة عن أي نوع من الإعلان البيئي المعد من قبل المصنعين، الموردين أو الموزعين، أو أي طرف من المحتمل أن يتسفيد من الإعلان أن المنتج متوافق بيئياً، وهذه العلامات لا تحتاج إلى أن تحقق بشكل مستقل ولا أن تستخدم معيار مقبول أو مقرر سلفاً كأدلة مرجعية.
- **النوع الثالث:** هو عبارة عن قوائم معلومات شاملة تسجل التأثيرات البيئية للمنتج طوال دورة حياته، وهي تشبه العلامات الغذائية على الطعام، هذا النوع من العلامات لا يحكم على المنتجات بل يترك تلك المهمة إلى المستهلكين، لذلك فهو لا يتطلب سوى الإفصاح عن المعلومات، حيث لا يشترط معياراً محدداً يجب أن يستوفي لتأهيل هذا النوع من العلامات.
- ومن أهم العلامات البيئية التي يفضل المستهلكين في الدول الأوروبية وجودها على المنتجات، نجد الآتي:
- علامة **Blue Angel** الألمانية وتشمل جميع المنتجات المستوردة، وكذا علامة **Milier Keur** الهولندية وقد صدرتا عام 1992.

- علامة **Nordic Siven** والتي إشتكرت في إصدارها كل من السويد والنرويج وفنلندا وأيسلندا، وهي تغطي كافة المنتجات وتشابه مع العلامة الألمانية، ولكن مع إضافة بعض المعايير المشددة في عناصر المدخلات ونقاء المنتج.
- علامة **Nf** الفرنسية وتشمل المنتجات مثل العلامتين الألمانية والسويدية، ولكن مع بعض الجوانب السهلة في الإجراءات وتقييم دورة حياة المنتج.
- علامة **ISC-control** الهولندية، وهي خاصة بمنتجات جميع أنواع اللحوم.
- بعض العلامات الخاصة بجودة التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات، مثل علامة **Green pot** الألمانية وعلامة **Eco-Embalages** الفرنسية وعلامة **Fost plus** البلجيكية.
- بعض العلامات الخاصة بالمنسوجات والتي تمنحها شركات خاضعة للقطاع الخاص، مثل علامة **ECO-TEX** و **Tcx plus**.
- كما تم تطوير أنظمة وضع العلامات البيئية في العديد من الدول النامية، مثل العلامة البيئية البرازيلية **Qualidade Ambiental** ، والعلامة البيئية الصينية **Environmental Labelling Scheme** والعلامة البيئية للصين تايبي **Green Mark** ، والعلامة البيئية للهند **Ecomark**، والفلبين **Green Choice Philippines**، والعلامة البيئية الكورية **Korea Eco-Label**، مما يعكس اهتمام الدول النامية بوضع العلامات البيئية.²³

الشكل رقم (02): أمثلة لبعض العلامات البيئية



Source : World Trade Organization: Trade and Environment, WTO E-Learning, Op. Cit, p: 121

- 2-3- العلامة البيئية والتجارة الدولية :** رغم أن هذا الأسلوب اختياري ، إلا أنه قد يشكل العلامة البيئية بذلك حاجزاً غير جمركي للمنتجات الأجنبية التي لا تتوافق مع معايير العلامة البيئية في سوق البلد المستورد، وهذا قد يكون حاجزاً أمام البلدان النامية للوصول إلى الأسواق لأنها في كثير من الأحيان لم يكن لديها القدرة الفنية والمالية لتكيف أسواقها عملياً وأساليب الإنتاج لتلك المعايير المطلوبة في البلدان المستوردة، ومع عدم وجود المشاركة والتشاور من جانب البلدان النامية عند إختيار معايير المنتجات ذات العلامات البيئية ووضعها، فإن ذلك سوف يعيق قدرة البلدان النامية على تصدير منتجاتها. ومن الأمثلة على ذلك تقدم المكسيك عام 2012 للجنة المنازعات بالمنظمة العالمية للتجارة ضد تنظيم وضع العلامات الإيكولوجية **Dolphin-safe** للتونة المعلبة الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بفرضه للسماح لدخول التونة إلى السوق المحلي بأنه معيار غير إلزامي، وأعتبرت لجنة المنازعات أن هذا تنبظم تقني، وفي هذا القرار العديد من العلامات والمعايير الطوعية قد تندرج تحت تعريف تنظيم تقني لمنظمة التجارة العالمية، مما يعني ضرورة الالتزام بها.²⁴
- كما أن حدود المعايير اللازم لمنح العلامة البيئية قد يتم تحديدها على أساس مستويات مرتفعة بحيث لا يستطيع سوى عدد محدود من المنتجات الحصول عليها، وقد يتم تضيق دائرة المعايير لتحقيق ذات الغرض، مما يستلزم إنتاج معين أو تكنولوجيا بذاتها، وفي هذه الحالة يكون الصعب على كثير من الدول التوافق مع المعايير المطلوبة نظراً لارتفاع نفقات ذلك من ناحية، كما أنها قد تكون غير مبررة إقتصادياً نظراً لقلة الحصة التصديرية لهذه الدول في أسواق الدول المتقدمة من ناحية ثانية.
- 3- مخططات الشهادة البيئية :** تعمل مخططات الشهادة البيئية على تقييم الإدارة والسياسة الإجمالية للمؤسسة تجاه البيئة، حيث على خلاف العلامة البيئية تقدم المخططات معلومات عن الآثار البيئية لنشاط المؤسسة ككل، وليس تلك المرتبطة فقط بالمنتج بصفة خاصة.

وعادة تكون أدلة ومبادئ هذه المخططات مرنة التفسير من قبل المؤسسة طالبة الشهادة بشكل يجعل النزاع بشأنها قليل بصفة عامة مقارنة بالعلامات البيئية، فتعد الشهادة البيئية دورة الحياة للمؤسسة.

المخططات البيئية هي التي تنطبق فقط على المؤسسات ضمن الصناعة المحددة، ويقدم التركيز الصناعي الأكثر دقة أدلة أكثر تفصيلاً وتحديدًا للمؤسسات، مما يعطي ضمان للمتسهلكين بأن المؤسسة المصدق لها تدير تأثيراتها البيئية بشكل سليم، هذا وبالرغم من وجود العديد من البرامج المحددة القطاع تعتمد على أو تتوافق مع الإيزو 14001، إلا أن برامج الشهادة محدد القطاع تنصب ليس فقط على كفاءة نظم الإدارة البيئية بالمؤسسة، بل أيضاً على فعالية الأهداف والسياسات البيئية التي تمارسها.

إن المخططات البيئية ومنها الإيزو 14001 قد تنشئ قيوداً غير تعريفية في قواعد التجارة الدولية بحيث يتوقع أن تحرم المؤسسة التي لا تقبل طوعية تحقيق متطلبات الحصول على شهادة الالتزام بهذه المواصفة من المتاجرة مع الأطراف الحاصلة على هذه الشهادة. وتواجه الدول النامية تحديات كبيرة أمام تطبيق هذه المواصفات، من أهمها نجد:²⁵

- ارتفاع تكلفة الحصول على التوافق مع مواصفات الإيزو 14001.
- عدم وجود مجالس وطنية للاعتماد، فوجود تلك المجالس بترخيص من منظمة التقييس العالمية سيخفف من التكاليف.
- قلة الكفاءات الوطنية التي يمكن أن تساعد المؤسسات على تطبيق المخططات البيئية.
- تسود الدول النامية أمطاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بإنخفاض إمكانياتها مما يعوق تطبيق تلك المواصفات.
- أصبح لزاماً على القطاعات الصناعية للدول النامية أن تستعد لمواجهة التحديات المصاحبة لتحرير التجارة الدولية والنظر إلى عملية تحسين المواصفات القياسية البيئية على أنها جزء لا يتجزأ من منظومة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وزيادة قدرها التنافسية في قطاعات جديدة بعد تزايد الضغط على لاصناعة لتستخدم طرق تصنيع صديقة للبيئة.
- بالإضافة إلى المتطلبات البيئية لسابقة الذكر، فقد ظهرت إلى الوجود بعض المتطلبات البيئية التي بادرت بها بعض المؤسسات العملاقة في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهي مجموعة من المتطلبات أو الاشتراطات التي تضعها بعض الشركات والخاصة بمعايير السلامة والأمن داخل المصانع، ومجموعة من الاشتراطات البيئية والصحية.

4.I- أثر المعايير البيئية على التجارة الدولية للدول النامية

تعتبر العلاقة بين المعايير البيئية والتجار الدولية غاية في الصعوبة، حيث يرى بعض الباحثين أن الامتثال للمعايير والاشتراطات البيئية ما هو إلا مجرد عبء إضافي يزيد من تكاليف الإنتاج ويضعف القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة في الدول النامية، كما يعتبر آخرون أن هذه المعايير هي حافز لتشجيع وتحسين كفاءة لإنتاج وحماية البيئة.

يصعب تحديد ما إذا كانت هذه المعايير تستخدم لأهداف تجارية، إلا أن " بيرسون " حاول في دراسة له أن يضع بعض المؤشرات العامة، التي يمكن في ظلها إعتبار المعايير البيئية بمثابة أدوات حمائية غير تعريفية أم لا، ومن أهمها²⁶

- إذا خضعت السلع المستوردة لمعايير مختلفة عن تلك التي تخضع لها السلع المحلية المماثلة من ناحية، وحينما لا تتوافق هذه المعايير مع الأهداف البيئية المراد تحقيقها، حينئذ لا يكون من العسير القول بأن المعايير تستخدم كأداة حمائية.
- إذا كانت الاختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات حكومية، فمثل هذه تعد إجراءات قصد بها أهداف تجارية لأنها تفرض أعباء زائدة على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية.
- إذا كان التباين في المعايير البيئية يرجع إلى تباين في التفضيلات الاجتماعية واختلاف في الأذواق، أي أن المعايير هي معايير رفاهية أكثر من كونها معايير بيئية حينئذ تصبح المعايير المشوذة ضد المنتجات الأجنبية بمثابة إجراءات حمائية غير مبررة.

1- الدراسات التجريبية حول أثر المعايير البيئية على التجارة الدولية: أغلب الدراسات تطرقت إلى موضوعين أساسيين هما: موضوع الأثر البيئي على نمط التجارة الدولية، وموضوع الأثر البيئي على الاستثمار وإعادة التوطين.

1 1 - أثر المعايير البيئية على نمط التجارة الدولية: أجريت العديد من الدراسات حول مدى تأثير المعايير البيئية على نمط التجارة الدولية ومنها نجد:²⁷

- دراسة **Uegelow** يوجلو: كانت عبارة عن دراسة مسحية في مجال التركيز على العلاقة بين اللوائح البيئية والنمو الاقتصادي عام 1982، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أثر التكاليف البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية كان ضعيفاً على الميزة التنافسية لصناعتها في الأسواق الخارجية، وقد عزز هذا الاتجاه الاقتصادي "دين" **Dean** الذي توصل لنفس النتيجة عام 1991.

- دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE**: أفرت فيها أن متوسط التكلفة بلغ 2,4% من جملة المدخيل السنوية لهذه الصناعات خلال ثمانينات القرن الماضي، وتوقعت هذه الدراسة ارتفاعها لتقترب من 4,3% خلال عقد التسعينات.

- دراسة **David Robison** روبيسون: أشارت هذه الدراسة التي أجريت عام 1988، إلى أن زيادة التكاليف البيئية بمقدار 1%، في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى تخفيض رصيد الميزان إلى 6,5 مليار دولار سنة 1982.

- دراسة **Patrick Low** لو: والتي قام خلالها بإجراء دراسة حول فرض ضريبة التلوث بالمكسيك عام 1991، وخلصت هذه الدراسة إلى أن فرض هذه الضريبة بقيمة تعادل تلك التكاليف البيئية المفروضة على الصناعات المثلية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسب تتراوح ما بين 1,2% - 2,6%، أي ما يعادل 375 مليون دولار سنوياً.

خلصت الدراسات السابقة إلى نتيجة مفادها أن المعايير البيئية الصارمة تؤثر على تكاليف المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية، وأتفقت جميعها على ضعف تأثير تكاليف القيود البيئية المفروضة على الصناعات الأمريكية على الأداء التجاري للولايات المتحدة مقارنة بباقي عناصر التكاليف، باستثناء القطاعات التي تتحمل تكاليف رقابة بيئية عالية، إلا أن الخلافات الموجودة دارت حول إمكانية وجود علاقة بين الميزة التنافسية والتكاليف البيئية أم لا.

2 1 - أثر المعايير البيئية على الاستثمار وتوطين الصناعة: ومن أهم الدراسات في هذا المجال، نجد مايلي:²⁸

- دراسة **Leonard** ليونارد: التي أعدها عام 1988، وقام خلالها بتحليل استراتيجيات التنمية في أربع دول، ووجد من بينهم فقط أيرلندا باعتبارها الدولة التي لديها استراتيجيات واضحة لجذب الصناعات الملوثة، نظراً لفقرها النسبي والموقع الجغرافي المنعزل، كما خلص إلى أنه إذا كانت السياسات البيئية الأمريكية تدفع هذه الصناعات إلى الانتقال عبر البحار، ومنه فإن هناك أربع آثار تترتب عليها:

- تزيد استثماراتها الملوثة في الخارج مقارنة بالقطاعات الأخرى، وفي المقابل يتقلص استثمارها في الداخل بنفس المقدار.

- إن الدول النامية تستقبل استثمارات أجنبية أكثر في هذه القطاعات.

- ستنمو واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الصناعات بسرعة أكبر من الدول الأخرى.

- إن هذه الوردات، تحتل فيها الدول النامية نصيب الأسد.

- دراسة **Crossman Krueger** كروسمان وكروجر: توصلت سنة 1991، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من المكسيك

منتجات تستخدم نسبة منخفضة من العمل الماهر ورأس المال، حيث أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دالة عكسية في

المنتجات كثيفة رأس المال والعمل الماهرة، ووجدوا كذلك أن زيادة معدل التعريفات الفعال في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى تقلص

حجم صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة، وبالتالي فإن اختلاف المعايير قد ارتبطت بإعادة توطين الصناعات الأمريكية إلى

المكسيك.

- **دراسة البنك الدولي:** قدم البنك الدولي دراستان عام 1992، وقامت الدراستان بإعداد مؤشر لقياس الكثافة السمية، وذلك من خلال 37 صناعة في 25 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1960-1988)، وتوصلت الدراستان إلى أن تحرير التجارة في ظل اختلاف المعايير البيئية يؤدي إلى هروب الصناعات من الدول الأكثر تشدداً، كما خلصت الدراسة إلى أن الدول الأكثر حماية في أمريكا اللاتينية هي دول ذات صناعات كثيفة التلوث.

- **دراسة لو. يتس Low and Yeats:** حيث قاما بإجراء دراسة في عام 1992، من خلال اختيار مجموعة من الدول النامية بهدف إختبار العلاقة بين التجارة في السلع والصناعات كثيفة التلوث، وتوصلت الدراسة أنه ما بين عامي 1965 و 1988 إنخفضت صادرات الدول الصناعية من المنتجات الملوثة من 20% إلى 16%، وفي نفس الوقت إرتفعت الصادرات من السلع الملوثة للبيئة في الدول النامية. ثم قام "لو" "Low" في العام 1992 منفرداً بإجراء دراسة عن العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك على أن المعايير البيئية الأمريكية المشددة أدت إلى إعادة توطين الصناعات كثيفة التلوث من الولايات المتحدة إلى المكسيك. وخلصت الدراسة إلى أن 12% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة تعتبر ناتج صناعات تتميز بارتفاع نسبة الإنفاق على مكافحة التلوث في الولايات المتحدة.

- **دراسات أخرى:** من بين أهم الدراسات نذكر، ما يلي:²⁹

- دراسة **Patrick, L & Alexander**، حيث وجدت أن الفروق في السياسات البيئية بين الدول لا تكون عامل تكلفة يؤثر على توطين الاستثمار في الصناعات الملوثة، ولكن تعتبرها عامل من العوامل التي لا يمكن صرف النظر عنها.
 - دراسة **Robert E. and el. Al. 1991**، حيث وجدت أن الفروق البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية لا تعتبر عامل أساس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - دراسة **Leanded 1988**، والتي أثبتت أن الاختلافات في المعايير لا تكون لها تأثيرات كبيرة على القرارات الاستثمارية للشركات الدولية.
 - دراسة **Longowater 1972 & Amil Mark 1986**، والتي أكدت على أن الفروق البيئية تعتبر من أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.
- من خلال الدراسات المختلفة السابق ذكرها نستنتج حقائق عديدة:

- هناك علاقة متينة بين التجارة الخارجية والمعايير البيئية، إذ تعتبر هذه الأخيرة موانع وقيود كيفية أمام انسياب المبادلات الدولية
- تمثل المعايير البيئية إضعافاً للقدرات التنافسية للدولة في الأسواق الدولية لما لهذه المعايير من آثار سلبية على الميزة التنافسية للقطاعات المكلفة بيئياً.
- تشكل المعايير البيئية المشددة قوة طرد للاستثمارات المحلية تجاه الخارج، وقوة جذب للاستثمارات الخارجية تجاه الخارجي.
- تدابير حماية البيئة لها آثار على موازين العلاقات التجارية الدولية من خلال التأثير على المبادلات التجارية بالتأثير على الأسعار من خلال التكاليف الإضافية، وتؤثر على موجات انتقال الاستثمار عن طريق هجرة المشاريع من الاقتصادات المتشددة بيئياً إلى الاقتصادات المتساهلة، مما يحدث تغيير في نمط التجارة الخارجية بتغيير اتجاهاتها.

2 - انعكاسات المعايير البيئية على القدرة التنافسية للدول النامية

- إن ما تفرضه الدول من معايير بيئية مغالى فيها، يؤدي إلى آثار سلبية على التجارة الدولية، ويؤثر تطبيق المعايير البيئية على بعض الصناعات في الدول النامية، مما قد يترتب على تطبيقها إضعاف لقدرتها التنافسية، ويرجع ذلك إلى:³⁰
- قد يتحمل المنتجين المحليين نفقات إضافية للتكيف مع المتطلبات والمعايير البيئية مما يؤثر بالتالي في هيكل النفقات والأثمان النسبية.

- قد توضع المعايير البيئية بطريقة تحكّمية مبالغ فيها مما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، كما أن أغلب هذه المعايير يغيب عنها الشفافية في كثير من الأحيان، ولذا فهي تعد عقبة أمام التجارة الدولية.
- قد يصل إثراء أعمال المعايير إلى حد حظر دخول السلع الأجنبية كلياً أو جزئياً إذا توافر الاشتراطات والمعايير البيئية، ويرى البعض أن الأضرار التي تلحق الدول النامية بسبب هذه الممارسات تفوق بكثير ما يلحق بها نتيجة تطبيق القواعد المتعلقة بالصحة والسلامة.
- إن معايير وإشترطات المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب وطرق الإنتاج ذاتها مما يتطلب تعديلاً أو تجديداً وإحلالاً، وهو أمر لا تقدر عليه المشروعات الأجنبية المنافسة، كما قد تضعف قدرتها على المنافسة في السوق المحلي.
- إن إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية ظاهرة لا يمكن إغفالها، ومثل هذه المؤسسات لا تتحمل عناصر النفقة المتغيرة اللازمة للالتزام بالمعايير البيئية.
- ليس للمعايير البيئية التأثير نفسه على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة، كما يتفاوت مدى تأثيرها حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو، قد تكون الدول النامية أكثر حساسية للمعايير البيئية، كما أن هذه الدول ترى في المعايير البيئية الحديثة والتي تشكل حاجزاً أمام التصنيع والتصدير في قطاعات مهمة لها، على النقيض من ذلك تظهر بعض الدراسات التي تبين أن تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية قد يكون لها بعض الجوانب الإيجابية، ويحسن من تنافسية منتجات الدول النامية.
- وبالرجوع إلى منظمة التجارة العالمية نجد الكثير من المنازعات بين الدول الأعضاء في مجال تعسف الدول المتقدمة في منع وحظر منتجات الدول الأخرى خاصة النامية بحجة حماية البيئة -محلياً-، أو أن المنتج غير مستوفي للمعايير البيئية المعمول بها. نجد أنه في إتفاقية الجات طرحت ست قضايا على آلية تسوية المنازعات فيما يخص الاعتبارات البيئية.

II- الخلاصة:

قدمنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيان العلاقة بين التجارة والبيئة، وكذا أهم المعايير البيئية في مجال التجارة الدولية، وكذا المعايير الحديثة، وكذا أهم انعكاسات المعايير البيئية على صادرات الدول النامية، حيث أن المعايير البيئية أصبحت أكثر شيوعاً خلال الأعوام الماضية، الأمر الذي يعني أن عملية التوافق البيئي للمنتجات الصناعي باتت أكثر إلحاحاً في ظل إشتداد المنافسة التجارية العالمية، خاصة ما يشهده العالم من تطور في زيادة حجم المبادلات من السلع والخدمات، وبالتالي فإن المتطلبات البيئية ستشكل أهم المعوقات التي تواجه صادرات البلدان النامية، لذلك فقد رأت العديد من المنظمات ضرورة إشراك الدول النامية في سلسلة المفاوضات حول المتطلبات البيئية، وتحسين وتطوير القوانين والمعايير البيئية ذات الصلة الوثيقة بالعملية الإنتاجية.

يتضح مما سبق أن المعايير البيئية قد تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي يزيد ثمن السلعة التي ستكون محلاً للتجارة الدولية، مما تشكل حواجز تجارية غير تعريفية تعوق نفاذ الصادرات، إلا أنها قد توفر إطاراً للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئياً وأن تعزز القدرة التنافسية، لذلك تعد العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية علاقة معقدة مع مراعاة أن الدول النامية تواجه مشاكل في بعض الصناعات عند تطبيق المعايير البيئية، وما قد يترتب على تطبيقها من الإضرار بقدرتها التنافسية.

على ضوء ذلك يمكن القول بأن السياسات والاشتراطات البيئية تمثل عبئاً على الدول النامية يجعل من الا لزام بها أمراً غاية في الصعوبة ومكلفاً أيضاً، ومن ثم الحد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وتقيد حرية التجارة لها، لذلك لا بد من مراعاة التكافؤ والاعتراف المتبادل، والواقع أن التكافؤ يزداد كلما حققت الدول النامية خطوة على طريق التقدم ومن استيفاء المعايير والاشتراطات البيئية قد يمثل عقبة على طريق تجارتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

من خلال ما تم التوصل إليه في الدراسة، وكون أن المعايير البيئية أصبحت الميزة البارزة في مجال التجارة الدولية، فيمكن تقديم

بعض الاقتراحات وهي كآآتي:

- تشجيع المؤسسات الجزائرية على تبني المعايير البيئية.
- تقديم الدعم المالي للمؤسسات في مجال التزود بالتكنولوجيا النظيفة.
- تضمين الاعتبارات البيئية في سياق المخططات التنموية للجزائر لتلائم والمعايير العالمية

III - الإحالات والمراجع :

- 1 - سامي عفيفي حاتم (2005). قضايا معاصرة في التجارة الدولية. ط2. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. ص.ص 303 - 304.
- 2 - كمال ديب (2015). منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية. دار الخلدونية للنشر والتوزيع. الجزائر. ص 24.
- 3 - سامي عفيفي حاتم (2005) الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية) . الكتاب الأول . الدار المصرية اللبنانية . القاهرة. ص.ص 336 - 337.
- 4 - عبد السلام مخلوي . سفيان بن عبد العزيز (2012). إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري . مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية . جامعة قاصدي مرباح . ورقلة. ص 53.
- 5 - كمال ديب. مرجع سابق. ص.ص 26 - 27.
- 6 - جلال عبد الفتاح الملاح (1421). التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية . دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد . المجلد (02). العدد(04). الرياض. ص.ص 12 - 13.
- 7 - خديجة بن قطاط. المنازعات البيئية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف . متاح على الموقع بتاريخ (2019/09/13): http://frssiwa.blogspot.com/2014/08/blog-post_26.html#.Ws5vNYk94dU
- 8 - باتر محمد علي ودم. (2003). العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. الأهلية للنشر والتوزيع. عمان. ص.ص 264 - 266.
- 9 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2005). المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية. الأمم المتحدة. نيويورك. ص.3.
- 10 - كمال ديب. مرجع سابق. ص 92.
- 11 - محمد سليمان قورة . (2015). الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل مواجهتها، الإغراق - الدعم - الزيادة غير المريرة في الواردات . دار النهضة العربية للنشر والتوزيع . القاهرة. ص 386.
- 12 - السيد أحمد عبد الخالق، أحمد، بديع بليح. (2003). المجات تحرير التجارة العالمية و دول العالم النامي. الكتاب الأول. الدار الجامعية. الإسكندرية. ص.ص 168-169.
- 13 - السيد أحمد عبد الخالق . (1994). السياسات البيئية والتجارة الدولية - دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية . ط2. دار النهضة العربية . القاهرة. 1994. ص.ص 90 - 91.
- 14 - صالحة بوذريع. (2017). دور السياسات البيئية في ردع وتخفيف المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 17. جامعة حسبية بن بوعلي. الشلف. ص. 100. ص (95-110). متاح بتاريخ (2019/09/13): https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_17/Article_08.pdf
- 15 - الطاهر خامرة. (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سوناطراك . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص 73.

- 16 - مريم صيد، نور الدين محرز. (2015). فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 09. العدد 02. جامعة غرداية. ص 613. ص(605-631). متاح بتاريخ (2019/09/14). <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77457>.
- 17 - مُجد سليمان قورة. مرجع سابق. ص 401.
- 18 - صاليحة بوذريع. مرجع سابق. ص 101.
- 19 - كمال ديب. مرجع سابق. ص. 96.
- 20 - ZhongXiang Zhang, Lucas Assinçào. (2002). **Domestic climate policies and the WTO/ East-West Center, United Nations Conference an Trade and Development/ Geneva. P 10.**
- 21 - منية براهيم يوسف. (2007). العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة - التجربة التونسية خطوات نحو الاستدامة. اجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية. القاهرة. ص5.
- 22 - كمال ديب. مرجع سابق. ص.ص 99 - 100.
- 23 - World Trade Organization. (2013). **Trade and Environment, WTO E-Learning/ Genève. p 121.**
- 24 - United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development. (2014). **Trade and Gree Economy.**, 3 Edition. A Handbook. Geneva. p.p 50 -51.
- 25 - خولة مرداسي. (2007). النظام التجاري العالمي وعلاقته بالمعايير المتعلقة بالبيئة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص.ص 129 - 130.
- 26 - السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح. مرجع سابق. ص.ص 175-176.
- 27 - سامي عفيفي حاتم. قضايا معاصرة في التجارة الدولية. مرجع سابق. ص.ص 318-320.
- 28 - مرجع نفسه. ص.ص 320-322.
- 29 - سامي عفيفي حاتم. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية). مرجع سابق. ص 357.
- 30 - السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح. مرجع سابق، ص.ص 170 - 174.